رخصة رابعة للهاتف النقّال قريباً

وزارة الاتصالات: اتخاذ الإجراءات الكفيلة بامتلاك الشركة الجديدة بمشاركة القطاع الخاص

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

تعكف وزارة الاتصالات على اتخاذ جميع الإجراءات لامتلاك مشروع الرخصة الرابعة للهاتف النقال.

وقال وكيل الوزارة للشؤون الإدارية والمالية كريم الساعدي لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء): أن الوزارة اتخذت جميع الإجراءات الخاصة بامتلاك هذه الرخصة عن طريق إحدى شركاتها او عن طريق المشاركة مع القطاع الخاص العالمي المعروف.

وأضاف أن الوزارة بصدد التعاقد مع شركة استشارية في موضوع هذه الرخصة لإعطاء الوزارة ما يسمى بالـ(RFB) والمواصفات الخاصة بهذه الرخصة وفق ما موجود عالمياً.

ولفت الساعدي إلى وجود جانب فني وقانوني مهم بين الوزارة وهيئة الاعلام والاتصالات في قضية الرخصة أن تكون من الجيل الثاني او الثالث، معتبراً ان مثل هذه الأمور مهمة جداً وهي في طور التفاوض مع الهيئة.

وكانت وزارة الاتصالات قد رجحت ان تكون نهاية العام المقبل ٢٠١٢ موعداً لتوفير الخدمة عبر الرخصة الرابعة للهاتف النقال.

وقال مصدر في الوزارة بتصريح سابق: ان هناك اجواء ايجابية ودرجة عالية من التفاهم بين الوزارة وهيئة الاعلام والاتصالات، مشيراً الى ان الهيئة كانت لديها وجهة نظر ونوع من الاعتراض على فرض الرخصة عليها من خلال مجلس الوزراء وهي تابعة لمجلس النواب.

وبيّن أن من المفروض ان يكون هنالك نوع من التفاهم بين الجانبين لان كلا من الهيئة والوزارة لها دور معين في هذا المشروع،مؤكداً أن هذا البلد لا نستطيع النهوض به الا بتعاون وثيق وحقيقي بين الهيئة وبين الوزارة وألا تكون هنالك أجواء متشنجة بين الطرفين وان يكون هدفنا خدمة المواطن.

واكد انه ان من السهولة أن نستطيع الوصول إلى تفاهم مع الهيئة بشأن مشروع الرخصة الرابعة،وهم لديهم بعض الافكار والشروط التي يمكن ان تتقبلها الوزارة، وهم من مسؤوليتهم توفير اجواء صحية للمنافسة في داخل البلد ونحن مع هذا التوجه، موضحاً أن الهيئة والوزارة الآن في مرحلة التفاوض وسنصل معهم إلى اتفاق بشأن هذا المشروع.

وأكد المصدر: أن هذه الرخصة مرتبطة بها أمور كثيرة أخرى، كتشكيل شركة يكون فيها جانب قانوني وتؤخذ فيها موافقة مجلس شورى الدولة ومجلس الوزراء ومجلس النواب، واختيار التقنية وكيفية عرض الرخصة سواء كان بطريقة المزاد أو بطريقة أخرى غير ذلك، مستدركاً أن الوزارة تريد التفاوض مع شركات استشارية عالمية تعطيها الخبرة التي تفتقر إليها في هذا المجال.

وقال أن جميع هذه الإجراءات ممكن أن تطول إلى نهاية العام الحالي، وبعدها تكون الوزارة قد اتفقت مع الشركة، مشيراً إلى انه إذا حصل اتفاق بين الوزارة والشركة فأن نهاية عام ٢٠١٢ سيكون موعداً لتوفير الخدمة عبر الرخصة الرابعة للهاتف النقال.

وكانت الحكومة العراقية قد أعلنت في ٢٣ أيار الجاري عن أن مجلس الوزراء صادق على توصيات اللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٩ المتعلقة بمشروع الرخصة الرابعة للهاتف النقال.

وأعلنت وزارة الاتصالات في وقت سابق وجود مشاكل حقيقية مع هيئة الاتصالات والإعلام بشأن الموافقة على منح الترددات للرخصة الرابعة لتشغيل الهاتف النقال.

وتحاول وزارة الاتصالات تعميق العلاقات الادارية بينها وبين هيئة الإعلام والاتصالات، خاصة فيما يتعلق بمنح تراخيص استثمار الاتصالات في البلاد، إذا توصلت الوزارة الى مراحل متقدمة وتفاهمات جديدة مع هيئة الاتصالات والإعلام الحكومية بشأن إطلاق الرخصة الرابعة من رخص تشغيل الهاتف النقال في البلاد.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

شبكة الحماية ومصادر التمويل

حسب علمنا أن هذه الشبكة ممولها الرئيس هو الخزينة المركزية وربما تساهم بعض المنظمات الدولية بشكل أو بآخر. وبموجب رأي المشمولين بالرعاية وأي معني بها أن خمسين ألف دينار للفرد ومئة وخمسين ألفا للعائلة مهما كانت وحسب الأسعار الحالية والقادمة بفضل التضخم المتفاقم لا تسد إيجار أو مستحقات أسبوع واحد من الأكل والشرب والدواء والملابس ولا نزايد إذا ما قلنا أن هذه المشكلة هي رقم واحد إنسانيا وشرعيا. فهل هذا المرصود لها كاف؟ وما هو الرقم الذي يستمر مع حال العاطلين عن العمل الذين أيضا يتزايدون على الأقل بعد كل حفلة تخرج.

إن أول ما يتجه النظر في عملية التمويل هو تحقق مبدأها الأساسي وهو التكامل الاجتماعي واهم باب في هذا المجال هو الأوقاف وما تدره شبابيك المراقد ورسوم السياحة الدينية. فهؤلاء الايتام والأرامل والمساكين والفقراء أولى بهذه الأموال التي تتزايد مع كل يوم بعلاقة أكثر من طردية مع ارتفاع مداخيل كثير من الناس وما تدره استثمارات هذه الأوقاف والعتبات المقدسة التي لم تعد خافية على القاصي والداني. ناهيك عن الخمس والزكاة والصدقات.

ولاشك هناك من المعنيين سيقول إن الدولة أولى بالرعاية من خلال خزينتها وهذا ما موجود في الدول المتقدمة. نعم ولكن زيادة الخير خصوصا إذا كان الممول جهات دينية هدفها المركزي هي الإنفاق على عباد الله الذين يجوعون حسب آخر إحصائية أنه لدينا عشرة ملايين إنسان تحت خط الفقر بضمنهم مليون أرملة وثلاثة ملايين يتيم، ناهيك عن العاطلين الذين سينضمون بشكل أو بآخر إلى هذا الموكب.

فالتكامل الاجتماعي سيزداد عندما يعلم ناذر النذر أو المتبرع أن أمواله تذهب مباشرة كرواتب وإعانات لأرامل وأيتام تعنيهم عن السؤال في الشوارع والأزقة وأن شباك الإمام مجرد قناة تذهب إلى الفقراء وأرامل وعاطلين مربوطة بشكل مباشر وشفاف يعلن عنه شهريا ما دخل من تبرع ونذر وما دفع الى صندوق هؤلاء الجيش من المعوقين والمرضى والأيتام.

لكي يصبح كل منهم مواطنا صالحا يسعه أن يدخل المدرسة ويعمل ويتأهل لإشغال الوظيفة وكم سنرى منهم من مبدعين وطاقات أكلها الفقر ودمرها العوز لأن هؤلاء ليسوا بحاجة لجامع أو مرقد بقدر حاجتهم للطعام والكساء والسكن. كما أنهم يعتبرون موارد بشرية يمكن استثمارها كعمالة ومنتجين في اقتصاد هش وريعي تتقاذفه البورصات والأزمات المالية ومشاكل الفساد والإقليم عموما.

في الختام أن المعني الأول والأخير هو الإسلام السياسي بأجنحته الكثيرة في تفعيل صندوق حقيقي للفقراء والمساكين لغرض تجسيد مصداقيتهم بشكل واضح والتي طالما شابها الكثير من الشوائب والتهم بالإثراء بعد التغير قياسا إلى ما نسبق من أعوام. فعلى الأقل عليهم التكفير عن أخطاء السياسة ومطباتها ومصالحها التي أدت إلى كوارث غير اعتيادية. قتل وعوق وتدمير مصالح وتشرد وهجرة داخلية وخارجية من يدفع لهم غير من كان السبب الأساس إضافة إلى أنه من بديهيات الأديان الإسلام وغيره.

تنويه

ورد سهوا الاعلان التابع الى الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية المرقم _٢٠١١/٨٩) مناقصة (٢٠١١/٤٠) لم يتم ذكر العنوان والايميل علما ان العنوان هو: العنوان: جمهورية العراق - بغداد - المنصور - شارع النقابات:

Address: Requblic of Iraq - Baghdad - Al-Mansoor

Web site: www.liraqsfsc.org

E-Mail: foodstuff1@iraqsfsc.org

شركة غاز الشمال / شركة عامة / كركوك

اعلان مناقصة الطلبيات الاستيرادية

تعلن شركة غاز الشمال (شركة عامة) عن الطلبيات الاستيرادية المذكورة لاحقا وفق الشروط والمواصفات الفنية المطلوبة. فعلى الشركات الراغبة بالاشتراك تقديم عطاءاتهم الفنية حصرا الى مقر الشركة الكائن في كركوك طريق الحويجة وحسب تاريخ الغلق ازاء كل طلبية.. وتودع العطاءات في صندوق العطاءات والموجود في استعلامات الشركة علما ان اخر موعد لتقديم العطاءات نهاية الدوام الرسمي للتاريخ المحدد ازاء كل طلبية ولمزيد من المعلومات والاطلاع على المواصفات الفنية الكاملة والشروط من الممكن زيارة موقع شركتنا الالكتروني والموقع الالكتروني لوزارة النفط وكما مبين ادناه. ونؤكد ان تنفيذ الطلبية ودراستها سيتم حسب مامؤشر ازاءها ادناه.. مع التقدير..

WWW.ngc.gov.iq - WWW.oil.gov.iq - E.mail:gas@ngc.gov.iq

مدير هيئة الخدمات والمواد

ت	رقم الطلبية	موضوع الطلبية	موعد الغلق	عدد مرات الاعلان	السعر بالدينار العراقي
١	٢٠٨٦/٢٠١١	Mobile Hydraulic Crane30 Ton (Brand New)	٢٠١١/١٢/٢٧	الثاني/ مرحلتين	١٠٠٠٠٠دينار
٢	٢٠٩١/٢٠١١	Seamless,Cold Finish Stainless,steel Tubes For Heat Exchanger	٢٠١٢/٠١/١١	الثاني/ مرحلتين	١٠٠٠٠٠دينار

اسياسيل
تجمعنه سوه

شركة آسياسيل للإتصالات / مساهمة خاصة

رأسمالها (270,012,000,000) دينار

الى / مؤسسي ومساهمي / شركة آسياسيل للإتصالات / مساهمة خاصة المحترمين

الموضوع / دعوة الهيئة العامة للأجتماع

أستنادا الى احكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 / المعدل وبالنظر لأنتهاء اجراءات تحول الشركة من محدودة الى مساهمة خاصة وفقاً للقانون .

يسرنا دعوتكم لحضور اجتماع الهيئة العامة للشركة المزمع عقده في الساعة / العاشرة / من صباح يوم الأثنين الموافق 2011/12/19 في (قاعة نادي كومه لايه تي العائلي - مدينة السليمانية) لمناقشة جدول الاعمال الاتي :

1 - المصادقة على التقرير الخاص بأجراءات ومصاريف تحول الشركة من محدودة المسؤولية الى شركة مساهمة خاصة.

2 – تعيين مراقب حسابات لتدقيق حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 وتحديد اجوره.

3 – انتخاب سبعة اعضاء اصليين ومثلهم احتياط لعضوية مجلس ادارة الشركة.

راجين الحضور او انابة الغير من المساهمين بموجب صك الانابة او الغير بموجب وكالة مصدقة وفقاً للقانون، وفي حالة عدم حصول النصاب القانوني سيؤجل الأجتماع الى يوم الأثنين المصادف 2011/12/26 في نفس الساعة والمكان، مع مراعاة أحكام المادة (91) من القانون اعلاه وتقديم الانابات والوكالات الى مركز ادارة الشركة لتدقيقها قبل ثلاثة ايام من موعد الاجتماع مع الوصولات .

ملاحظة / للمساهمين المكتتبين يرجى ابراز وصل الاكتتاب عند حضور اجتماع الهيئة .

مع التقدير ...

فاروق مصطفى رسول

حامل لأكثر من 42% من اسهم الشركة